المجلة السياسية والدولية

اسم المقال: دور المنظمات الإقليمية الأفريقية في حل وتسوية العنف السياسي في الدول الأفريقية
اسم الكاتب: جمال طه علي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/2175
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 06:18 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من الصفحة الخاصة بالمجلة السياسية والدولية على موقع المجلات الأكاديمية العلمية العراقية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

دور المنظمات الإقليمية الأفريقية في حل وتسوية العنف السياسي في الدول الأفريقية

إعداد الباحث جمال طه علي

المقدمة

يُعد العنف السياسي ظاهرة عالمية تعرفها جميع المجتمعات الإنسانية بدرجات متفاوتة وأشكال مختلفة ، ويكون الاختلاف بين المجتمعات بهذا الخصوص ، من حيث حجم العنف وشدته من ناحية ، وأسبابه من ناحية أخرى ، فضلاً عن الأوضاع والمراحل التاريخية التي تمر بها المجتمعات ، وهذا يعني : إن هذه الظاهرة هي ليست ظاهرة لصيقة بمجتمع معين دون غيره على الرغم من الاختلاف في شدتها وأسبابها .

وتعد القارة الأفريقية من أكثر مناطق العالم تعرضاً لأعمال العنف السياسي ويرجع ذلك إلى العديد من العوامل كالفقر وإستبدادية النخب الحاكمة في دولها وغيرها من العوامل .

إن أعمال العنف السياسي في دولة ما تفرض على الدول المجاورة أو الإقليمية أن تعمل على إيجاد حلول وتسويات مرضية للأطراف المتصارعة إنطلاقاً من فكرة أن العنف السياسي يمكن أن ينتقل من بلد إلى آخر ضمن المنطقة الإقليمية الواحدة ويسمى ذلك بالتأثير أو العدوى . كما إن الدول تحاول إكتساب مكانة دولية أو على الأقل إقليمية من تدخلها لإيجاد حل لأعمال العنف السياسي الضاربة في دولة أخرى .

وعلى الرغم من إن الدور الذي تقوم به هذه الدولة أو تلك من الدول الأفريقية لحل النزاع في دولة أخرى قد يحمل مضامين الحفاظ على الأمن و السلام الإقليمي أو البحث عن مكانة دولية أو على الأقل إقليمية ، إلا إن ذلك لا يمنع من أن يكون للمصالح دوراً في ذلك فعلى سبيل المثال فان قيام جمهورية جنوب أفريقيا بدور فاعل في إيجاد تسوية سلمية للصراع في الكونغو إنما يعود إلى وجود استثمارات جنوب افريقية هائلة في تلك الدولة . ولذلك كان لزاماً على المنظمة الإقليمية (الاتحاد الأفريقي – منظمة الوحدة الأفريقية سابقاً) والمنظمات الإقليمية الأخرى مثل (منظمة إيقاد ومنظمة سادك وغيرها) أن تتولى زمام الأمور وتعمل على إيجاد حلول وتسويات لأعمال العنف السياسي التي تعاني منها أي دولة عضو .

وتنطلق هذه الدراسة من فرضية مفادها إن للمنظمات الإقليمية في القارة الأفريقية دوراً في حل وتسوية أعمال العنف السياسي التي تعاني منها دول القارة ، على الرغم من وجود معوقات تعوق دورها هذا. كم إنه في إطار هذه الدراسة تم إستخدام منهج التحليل السياسي فضلاً عن المنهج الوصفي. وتم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة مباحث تناول الأول : دور منظمة الإتحاد الأفريقي (الوحدة الأفريقية سابقاً) في حل وتسوية أعمال العنف السياسي في أفريقيا. أما المبحث الثاني فتناول: دور المنظمات الإقليمية الأخرى في حل وتسوية أعمال العنف السياسي في أفريقيا. أما المبحث الثالث فتناول : المعوقات التي تعيق جهود المنظمة الإقليمية والمنظمات الفرعية من إيجاد حلول وتسويات لأعمال العنف السياسي في أفريقيا .

المبحث الأول : دور منظمة الإتحاد الأفريقي (الوحدة الأفريقية سابقاً) في حل وتسوية أعمال العنف السياسي في أفريقيا

فيما يتعلق بدور منظمة الوحدة الأفريقية ، فان اهتمام هذه المنظمة بالعنف السياسي يعود إلى وقت قريب ، إذ إن المنظمة ومنذ نشأتها في عام ١٩٦٣م كانت تعد دورها الرئيس تخليص القارة من الاستعمار الأجنبي ، إلا إنها وبعد تحقيق هذا الهدف اتجهت لتبني مشكلات جديدة و على رأسها فض النزاعات الداخلية[١] . لذلك وفي ٢٨ / يونيو / ١٩٩٣م عقدت الدورة التاسعة و العشرون للمنظمة في القاهرة فركز المؤتمرون على قضية الأمن و الاستقرار وقرروا إنشاء آلية لمنع وإدارة و حل المنازعات في أفريقيا ، حيث نص إعلان القاهرة على " نحن رؤساء دول و حكومات منظمة الوحدة الأفريقية ..... إن الأمن و الاستقرار كان وما زال يحظى في تفكيرنا و اهتماماتنا بأولوية أولى على المستويات الوطني و الإقليمي و القاري فهو البيئة الصالحة بالمعنى السياسي والاقتصادي و الثقافي و الاجتماعي لتحقيق أهداف التنمية و التكامل ، وتحقيق تطلعات الحكومات و الشعوب وهو الضمان لجعل القارة الأفريقية منطقة سلام شامل و أمان ، خالية من أسلحة الدمار الشامل و متحررة من التهديدات والضغوط . لقد توصلنا إلى الاتفاق في اجتماعنا في داكار عام ١٩٩٢م على إن استمرار النزاعات المتنوعة في القارة الأفريقية ، تترتب عليه آثار عكسية على الأمن و الاستقرار وعلى التنمية الاجتماعية و الاقتصادية ، وأكدنا العزم على العمل معاً من اجل حل كافة النزاعات في القارة حلاً سلمياً وأكدنا إن الحاجة الأفريقية العاجلة تكمن في اتخاذ الإجراءات الملائمة لمنع النزاعات و إدارتها وحلها في إطار منظمة الوحدة الأفريقية ووفقاً لمبادئ وأهداف ميثاق المنظمة ، ولذلك اعتمدنا مبدأ إنشاء آلية لمنع و إدارة و حل النزاعات في أفريقيا في إطار المنظمة "[٢] .

وفي عام ١٩٩٤م عقدت قمة المنظمة الثلاثون في تونس واقر المؤتمرون آلية فض النزاعات الأفريقية التي تركز على تكوين جهاز حكومي مركزي يضم الأمين العام و الأمانة العامة لمنظمة الوحدة الأفريقية و الدول الأعضاء ، كذلك إنشاء مجلس امن للقارة مع اجتماع شهري على مستوى السفراء و نصف سنوي على مستوى وزراء الخارجية و سنوي على مستوى رؤساء الدول مهمته تطويق الخلافات قبل تفجرها ، إلا إن صعوبات مالية و سياسية أخرت هذا المشروع[٣] .

وفي عام ١٩٩٥م عقدت قمة المنظمة الحادية و الثلاثون في أديس أبابا تحت شعار (أمن القارة الأفريقية) بحث فيه المؤتمرون موضوع تشكيل قوة حفظ سلام في أفريقيا ، نظراً لعجز الأمم المتحدة عن ذلك عن طريق تراجعها في الصومال[٤] .

وفي حزيران عام ٢٠٠٠م أقر مؤتمر رؤساء الدول و الحكومات بمنظمة الوحدة الأفريقية اتفاقية خاصة بالتغييرات غير الدستورية للحكومات في لومي بدولة توجو جاء فيها " نحن رؤساء دول و حكومات منظمة الوحدة الأفريقية ..... نعرب عن قلقنا البالغ إزاء تكرار الانقلابات في أفريقيا . ونعترف بان هذه التطورات تهدد السلام و الأمن في القارة و تشكل إتجاهاً مزعجاً للغاية وتعد تقويضاً خطراً لعملية إشاعة الديمقراطية التي تجري الآن في القارة ،. نعترف بأن ظاهرة الانقلابات العسكرية انتهاكاً صارخاً للمبادئ الأساسية لمنظمتنا القارية و للأمم المتحدة ..... و نذكر أيضاً بالتفويض الذي خولته الدورة العادية السبعون لمجلس الوزراء المعقودة في الجزائر العاصمة في تموز / ١٩٩٩م

---

[١] علي حسين شبكشي ، قراءة في كف أفريقيا ، دار النهار ، بيروت ، سنة النشر بلا ، ص٣٣٤ .

[2] **Monica Juma , Compendium of Key Documents Relating to Peace and Security in Africa , Pretoria University Law , ABC Press , Cape Town , 2006 , P.21 .**

[٣] سامي ريحانا ، العالم في مطلع القرن ٢١ ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ١٩٩٨ ، ص٣٣٠ .

[٤] المصدر نفسه ، ص٣٣٠ – ص٣٣١ .

للجهاز المركزي لآلية منظمة الوحدة الأفريقية لمنع النزاعات وإدارتها و تسويتها للقيام على نحو عاجل بتنشيط اللجنة الفرعية حول التغييرات غير الدستورية"[٥].

وعلى الرغم من كل ما تقدم إلا إن التجربة أثبتت إن هنالك تهيب من قبل منظمة الوحدة الأفريقية للتدخل في النزاعات الداخلية ويرجع ذلك إلى عدم امتلاك المنظمة القوة الكافية للتدخل في النزاعات الداخلية ، فضلاً عن إن تدخل القوى الخارجية كان يضعف قدرة المنظمة على التعامل الجوهري مع هذه النزاعات ، فعلى سبيل المثال فإن منظمة الأمم المتحدة تمتلك قوة و سلطة اكبر مما تمتلكه منظمة الوحدة الأفريقية[٦].

ومن المعوقات الأخرى لدور منظمة الوحدة الأفريقية في حل النزاعات الداخلية للدول الأفريقية هو إن ميثاق المنظمة قد أضفى قدسية على سيادة الدول الأعضاء و نص على مبدأ عدم التدخل في الشئون الداخلية ، حيث جاء في المادة الثالثة للميثاق والتي تحكم علاقة الدول الأفريقية النص على[٧]:

١- المساواة في السيادة بين جميع الدول الأعضاء .

٢- عدم التدخل في الشئون الداخلية للدول الأعضاء .

٣- احترام سيادة كل دولة وسلامة أراضيها .

كما ويلاحظ على منظمة الوحدة الأفريقية إنها قصرت جهودها في تسوية الصراعات والنزاعات الداخلية على صنع السلام و ليس على التدخل أو بناء السلام ، فعلى سبيل المثال بعد انسحاب القوات الدولية (يونيصوم ٢) من الصومال، وجدت منظمة الوحدة الأفريقية بان حل الأزمة الصومالية لابد أن يكون سياسياً، لذلك صرفت النظر عن إرسال قوات افريقية لتحل محل القوات الدولية المنسحبة بعد أن طرحت بعض الدول الأفريقية هذه الفكرة، فألفت القمة الأفريقية في تونس عام ١٩٩٤م لجنة ثلاثية مكونة من (الرئيس التونسي السابق زين العابدين بن علي والرئيس الأثيوبي ميليس زيناوي وسالم احمد سالم الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية)، وتوصلت هذه اللجنة إلى إن بداية الحل تكمن في إنشاء سلطة مؤقتة في الصومال بأسرع فرصة ممكنة[٨].

إن منظمة الوحدة الأفريقية وبسبب قدسية سيادة الدولة و أخذها بمبدأ عدم التدخل لم تستطع التدخل لإيقاف انتهاكات حقوق الإنسان في بعض الدول الأفريقية كما هو الحال في بوروندي إذ لمتستطع أن توقف المذابح التي تعرض لها عشرات الآلاف من الهوتو في المدة من ١٩٧٢ إلى ١٩٧٣م ولم تستطع أن توقف الإبادة الجماعية في رواندا في نيسان / ١٩٩٤م[٩]. كما وان المنظمة وبسبب نفس المبدأ (مبدأ عدم التدخل بالشئون الداخلية للدول الأعضاء) لم تستطع اتخاذ أي إجراءات صارمة أو التدخل في شؤون دولة عضو حتى لو تم إزالة حكومة شرعية بطرق غير دستورية حيث نصت الاتفاقية خاصة بالتغييرات غير الدستورية للحكومات في لومي بدولة توجو عام ٢٠٠٠م على " ينبغي إعطاء مرتكبي التغيير غير الدستوري مهلة أقصاها ستة أشهر لاستعادة النظام الدستوري ..... وعند انتهاء مدة تعليق

---

[٥] الإعلان الخاص بالتغييرات غير الدستورية للحكومات (٢٠٠٠) ، دليل وثائق الاتحاد الأفريقي عن حقوق الإنسان ، المطابع القانونية لجامعة بريتوريا ، ترجمة : مكتب صبرة للترجمة ، جمهورية مصر العربية ، سنة النشر بلا ، ص٧٥.

[6] **Mweti Munya , The Organization of African Unity and Its Role in Regional Conflict Resolution and Dispute Settlement : A Critical Evaluation , Boston College Third World Law Journal , Volume : 19 , Issue : 2 , January / 1999 , P. 578 .**

[٧] المادة ٣ من ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية ، على الموقع الالكتروني : .www.etudiantdz.net

[٨] علي حسين شبكشي ، مصدر سبق ذكره ، ص٣٣٤ .

[9] **Paul G. Adogamhe , Pan- African Revisited : Vision and Reality of African Unity and Development , African Review of Integration , Volume : 2 , No : 2 , July / 2008 , P.14 .**

المشاركة لمدة ستة أشهر ، ينبغي فرض مجموعة محددة من العقوبات ضد النظام الذي يرفض بتعنت استعادة النظام الدستوري ، فضلاً عن تعليق مشاركته في أجهزة صنع القرار التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية . ويمكن أن يشمل ذلك رفض منح التأشيرات لمرتكبي التغيير غير الدستوري، وتقييد الاتصالات التي يجرونها مع الحكومات، وفرض قيود تجارية عليهم... الخ، وعند تطبيق نظام العقوبات، يجب أن تسعى منظمة الوحدة الأفريقية إلى كفالة تعاون الدول الأعضاء والمجموعات الإقليمية والأمم المتحدة و سائر المجتمع الدولي و مجتمع المانحين . ويجب التأكد من عدم تعريض المواطنين في البلد المعني لمعاناة غير مناسبة من جراء تطبيق هذه العقوبات"[١٠] .

كما إن فشل منظمة الوحدة الأفريقية في إنشاء قوة عسكرية لفرض السلام أدى إلى عدم قدرتها على معالجة الحروب الأهلية التي شهدتها دول افريقية مثل نيجيريا و جمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان وانغولا وسيراليون وساحل العاج و تشاد و الصومال و غينيا[١١] .

بعد أن تحولت منظمة الوحدة الأفريقية إلى الاتحاد الأفريقي في عام ٢٠٠٠م ظهر جلياً بأن المنظمة الجديدة بدأت تأخذ مسألة العنف السياسي الذي تشهده بعض الدول الأفريقية على مستوى كبير من الجدية ، فقد تناول القانون التأسيسي للاتحاد موضوع الأمن و السلام في المادة الرابعة منه والتي حددت المبادئ وهي[١٢] :

يعمل الاتحاد وفقا للمبادئ الآتية :

أ- مبدأ المساواة و الترابط بين الدول الأعضاء في الاتحاد .

ب – احترام الحدود القائمة عند نيل الاستقلال .

ت- مشاركة الشعوب الأفريقية في أنشطة الاتحاد .

ث- وضع سياسة دفاعية مشتركة للقارة الأفريقية .

ج- التسوية السلمية للخلافات- التسوية السلمية للخلافات بين الدول الأعضاء في الاتحاد بوسائل مناسبة يقررها المؤتمر .

ح- منع استخدام القوة أو التهديد باستخدامها بين الدول الأعضاء .

خ- عدم تدخل أي دولة عضو في الشئون الداخلية لدولة أخرى .

د- حق الاتحاد في التدخل في شئون دولة عضو طبقا لقرار المؤتمر في ظل ظروف خطيرة متمثلو في جرائم الحرب و الإبادة الجماعية و الجرائم ضد الإنسانية .

ذ- التعايش السلمي بين الدول الأعضاء في الاتحاد و حقها في العيش في سلام و امن .

ر- حق الدول الأعضاء في طلب التدخل من الاتحاد لإعادة السلام و الأمن .

ز- تعزيز الاعتماد على الذات في إطار الاتحاد .

س- تعزيز المساواة بين الجنسين .

ش- احترام المبادئ الديمقراطية و حقوق الإنسان و سيادة القانون و الحكم الرشيد .

ص- تعزيز العدالة الاجتماعية لضمان تنمية اقتصادية متوازنة .

---

[١٠] الإعلان الخاص بالتغييرات غير الدستورية للحكومات (٢٠٠٠) ، مصدر سبق ذكره ، ص٧٧ .

[11] **Mweti Munya , OP.CIT , P. 558 .**

[١٢] المادة (٤) من القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي ، على الموقع الالكترونيww.africa-union.org

ض- احترام قدسية الحياة البشرية و إدانة و رفض الإفلات من العقوبة و الاغتيالات السياسية و الأعمال الإرهابية و الأنشطة التخريبية .

ط- إدانة و رفض التغييرات غير الدستورية للحكومات .

ووفقاً لهذه المادة فإن من حق الاتحاد الأفريقي التدخل لإعادة السلم و الأمن في دولة عضو وبطلب منها ، أو التدخل بدون تقديمها للطلب وذلك في حالة ارتكاب جرائم حرب أو إبادة جماعية أو جرائم ضد الإنسانية ، كما تبين بأن الاتحاد يرفض التغييرات غير الدستورية للحكومات أي انه يرفض أي تغيير قد يأتي عن طريق الانقلاب العسكري أو غيره من الوسائل التي تنطوي على ممارسة العنف .

وفي مؤتمر قمة الاتحاد في ديربان بدولة جنوب أفريقيا والذي تم عقده في يوليو / ٢٠٠٢م، تم إقرار بروتوكول حول إنشاء مجلس السلم و الأمن التابع للاتحاد الأفريقي ودخل حيز التنفيذ في ديسمبر/٢٠٠٣م، ونصت المادة السادسة منه والخاصة بالمهام على أن[١٣] :

يتولى مجلس السلم و الأمن مهامه في المجالات التالية :

أ- تعزيز السلام و الأمن و الاستقرار في أفريقيا .

ب- الإنذار المبكر والدبلوماسية الوقائية .

ت- صنع السلام ، بما في ذلك استخدام المساعي الحميدة و الوساطة و المصالحة والتحقيق .

ث- عمليات دعم السلام و التدخل طبقا للمادة (٤ – ذ ، ز) من القانون التأسيسي .

ج- بناء السلام و إعادة التعمير في مدة ما بعد النزاعات .

ح- العمل الإنساني و إدارة الكوارث .

خ- أي مهام أخرى قد يقررها المؤتمر .

وبالفعل قام الاتحاد الأفريقي بالتدخل في العديد من الحالات لإيجاد حلول للنزاعات و أعمال العنف السياسي التي تعانيها بعض الدول الأعضاء فلم يقصر الاتحاد مهامه على استخدام المساعي الحميدة و الوساطة و المصالحة . فعلى سبيل المثال أرسل الاتحاد الأفريقي أول بعثة عسكرية له إلى دولة بوروندي والتي كانت نتيجة لاتفاق اروشا التي كانت نتيجة للوساطة التي قام بها رئيس جنوب أفريقيا الأسبق نيلسون مانديلا بين أطراف النزاع (الهوتو و التوتسي) حيث تم الاتفاق في ٢٠ / أيلول / ٢٠٠٠م على[١٤] :

١- الانتقال سيتم من خلال حكومة مؤقتة تعد لانتخابات ديمقراطية .

٢- خلق مجلس الشيوخ و إجراء التعديلات لانتخاب الجمعية الوطنية .

٣- الإصلاح القضائي لتخفيض سيطرة التوتسي .

٤- الإصلاح العسكري لتخفيض سيطرة التوتسي و ضم القوات المسلحة الثائرة الى الجيش .

٥- تأسيس لجنة الحقيقة و المصالحة .

---

[١٣] **بروتوكول حول إنشاء مجلس السلم و الأمن التابع للاتحاد الأفريقي (٢٠٠٢– ٢٠٠٣) ، دليل وثائق الاتحاد الأفريقي عن حقوق الإنسان ، المطابع القانونية لجامعة بريتوريا ، ترجمة : مكتب صبرة للترجمة ، جمهورية مصر العربية ، سنة النشر بلا ، ص١٤ – ص١٥ .**

[14] **Jun Hyuk Park , Conflict Management and Meddiation Theory : South Africas Role in Burundis Civil Conflict , International Area Studies Review , Volume : 13 , Issue : 3 , Center for International Area Studies , Hankuk University of Foreign Studies , Seoul Autumn / 2010 , P.194 .**

٦- قوة عسكرية دولية

٧- توفير قوة عسكرية دولية للمساعدة في إدارة الانتقال .

وبسبب إحجام الأمم المتحدة عن نشر قوات حفظ سلام في غياب اتفاق شامل على وقف إطلاق النار (إذ امتنعت بعض الفصائل الثائرة عن توقيع اتفاق اروشا) فان الاتحاد الأفريقي هو الذي تبنى مسالة إرسال قوات حفظ سلام و بالفعل تم إرسال قوات الاتحاد الأفريقي تحت اسم (ايماب) وضم (٣٣٣٥) جندي من دول (جنوب أفريقيا و أثيوبيا وموزمبيق) للإشراف على تطبيق الاتفاقية و نزع السلاح و إعادة التكامل وتأسيس الشروط الملائمة لمهمة حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة[١٥] .

لقد نجحت قوات (ايماب) في تحقيق سلام نسبي في أكثر محافظات بوروندي ، ولذا وفي شباط / ٢٠٠٤م وجد فريق تقييم الأمم المتحدة بان الشروط ملائمة لتأسيس عملية حفظ سلام في البلاد ، وفي ٢١ / مايس / ٢٠٠٤م أصدر مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة قرار رقم (١٥٤٥) الخاص بنشر مهمة حفظ سلام في بوروندي ، وتم تأسيس قوة حفظ السلام في بوروندي (اونوب) التي دمجت معها قوات (ايماب)[١٦] .

ولا يقتصر تدخل الاتحاد الأفريقي على مسالة بوروندي بل كانت له عمليات لحفظ السلام في العديد من الدول التي تشهد صراعا أو أعمال عنف داخلية ، فقد أدى انتشار العنف المسلح في دارفور إلى تدخل الاتحاد الأفريقي بين الأطراف وعرضه المفاوضات على أطراف النزاع (الحكومة السودانية و جيش تحرير السودان بقيادة ميني ميناوي) وفي أواخر شهر آذار / ٢٠٠٤م تم إجراء المفاوضات وانتهت في ٨ / نيسان / ٢٠٠٤م بتوقيع اتفاقية (وقف إطلاق النار الإنساني) إذ وافقت الأطراف على[١٧] :

١- وقف الاعتداءات .

٢- تأسيس لجنة وقف إطلاق النار و الإشراف على تطبيق الاتفاقية .

٣- إطلاق سراح أسرى الحرب .

٤- تسهيل تسليم المساعدات الإنسانية .

٥- خلق فريق من المراقبين العسكريين مع قوة حماية ملحقة لمراقبة وقف إطلاق النار .

وبالفعل قام الاتحاد الأفريقي بنشر ثاني عملية سلام له فيها باسم (ايماس) وذلك في حزيران / ٢٠٠٤م وكان قوامها ٦٠ مراقبا غير مسلح و قوة حماية تعدادها ٣٠٠ جندي مهمتهم مراقبة التزام الأطراف بالاتفاقية ، وفي تشرين

---

[15] Andrew Atta-Asamoah , African Union Peacekeeping Cases : Lessons for the African Standby Force , in , Peacekeeping in Africa:The Evolving Roles of the African Union and Regional Mechanisms , Norwegian Institute of International Affairs , 2010 , P. 41 .

[16] Tim Murithi , The African Union's evolving role in peace operations: the African Union Mission in Burundi, the African Union Mission in Sudan and the African Union Mission in Somalia , African Security Review , Volume : 17 , Issue : 1 , Institute for Security Studies , South Africa , March / 2008 , PP. 75 – 76 .

[17] Arvid Ekengard , The African Union Mission in Sudan (AMIS) , Swedish Defence Research Agency , 2008 , P.14 .

الأول / ٢٠٠٤م اقر مجلس السلم و الأمن التابع للاتحاد الأفريقي تقديم تعزيزات للبعثة وصلت إلى ما يزيد عن (٣٠٠٠) جندي[١٨] .

وفي ١٣ / آب / ٢٠٠٦م أصدر مجلس الأمن الدولي قرار رقم (١٧٠٦) لتخويل البعثة الموجودة في السودان بالانتشار في دارفور ، إلا إن الحكومة السودانية رفضت هذا القرار وهددت بطرد عناصر الاتحاد الأفريقي من مناطقها عند انتهاء ولاية بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان في ٣٠ / أيلول / ٢٠٠٦م إذا ما تولت الأمم المتحدة مسئولية البعثة . وقد أدى ذلك إلى إجراء الاتحاد الأفريقي و الأمم المتحدة محادثات مع الحكومة السودانية في حزيران / ٢٠٠٧م أدت بالنهاية إلى موافقة الحكومة السودانية على قرار جديد صدر عن مجلس الأمن في ٣١ / تموز / ٢٠٠٧م والمرقم (١٧٦٩) والذي يشير إلى نشر قوات (يوناميد) المكونة من بعثة الاتحاد الأفريقي مع قوات حفظ السلام للأمم المتحدة[١٩] .

المبحث الثاني: دور المنظمات الإقليمية الأخرى في حل وتسوية أعمال العنف السياسي في أفريقيا

إن معالجة العنف السياسي الداخلي لم تقتصر على منظمة الاتحاد الأفريقي بل تجاوزته لتلعب المنظمات الفرعية الأخرى دوراً في ذلك ، حيث عملت تلك المنظمات على إيجاد سبل لإنهاء العنف السياسي الذي تعاني منه بعض الدول المنضوية فيها ، ومن هذه المنظمات الفرعية منظمة (إيقاد) وهي معروفة باسم (الهيئة الحكومية للتنمية و مكافحة التصحر) وتأسست عام ١٩٨٦م ثم تحولت إلى الهيئة الحكومية للتنمية فقط منذ عام ١٩٩٥م وذلك في نيروبي ، وتضم كل من (أثيوبيا ، كينيا ، أوغندا ، السودان ، جيبوتي ، الصومال ، اريتريا) ومقر المنظمة في جيبوتي وتهدف إلى تنمية اقتصاديات الدول الأعضاء بشكل عام[٢٠] . وبسبب أعمال العنف السياسي التي تعانيها بعض دول المنظمة كـ (السودان و الصومال) وبسبب سوء العلاقات بين بعض أعضاء المنظمة إلى حد الدخول في حروب إقليمية فيما بينها كما هو الحال مع الحرب الاريترية – الأثيوبية في عام ١٩٩٧م ، تخلت منظمة (إيقاد) عن مهمتها التي تشكلت من أجلها وهي تحقيق التنمية و مكافحة الجفاف ، لتتحول إلى هيأة تسعى إلى إيجاد تسوية سلمية للصراعات الناشبة بين و (داخل) أعضائها وعليه تحولت – بحكم الأمر الواقع – من منظمة وظيفية ذات طابع اقتصادي / اجتماعي إلى منظمة ذات سمة سياسية تسعى للتخلص من أعمال العنف السياسي الداخلي و الإقليمي في القرن الأفريقي[٢١] .

لقد كانت قضية جنوب السودان أول مشكلة سياسية حاولت منظمة (إيقاد) التصدي لها و معالجتها ، حيث طلب الرئيس السوداني عمر البشير من قمة (إيقاد) المنعقدة في أكتوبر / ١٩٩٣م أن تتدخل لحل المشكلة

---

[١٨] شارون ويهارتا ، بناء السلام : التركيز الدولي الجديد على أفريقيا ، في مجموعة باحثين : التسلح و نزع السلاح والأمن الدولي (الكتاب السنوي) ، ترجمة : عمر الأيوبي و آخرون ، مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي ، بيروت ، ٢٠٠٦ ، ص٢٦٣ .

[١٩] شارون ويهارتا ، حفظ السلام : مجاراة التغيرات الطارئة على الصراعات ، في مجموعة باحثين : التسلح و نزع السلاح والأمن الدولي (الكتاب السنوي) ، ترجمة : عمر الأيوبي و آخرون ، مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي ، بيروت ، ٢٠٠٧ ، ص٢١٩ .

[٢٠] عبد المطلب عبد الحميد، السوق الأفريقية المشتركة والاتحاد الأفريقي، مجموعة النيل المتحدة، القاهرة، ٢٠٠٤، ص٦٠ .

[٢١] عبد السلام إبراهيم بغدادي ، منظمة ايقاد لدول القرن الأفريقي : من الاهتمام بالتنمية ومكافحة الجفاف إلى الانشغال بالسياسة و مشكلات الاختلاف ، أوراق افريقية ، العدد (٣٤) ، السنة الثانية ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، نيسان / ٢٠٠٠ ، ص١– ص٣ .

السودانية ، الأمر الذي رحبت به المنظمة وشكلت على أثره لجنة دائمة للسلام في السودان في سبتمبر / ١٩٩٣م تكونت من رؤساء أربعة من الدول الأعضاء هي (كينيا ، أوغندا ، اريتريا ، أثيوبيا) وبادرت هذه اللجنة إلى دعوة الحكومة و الحركة الشعبية لتحرير السودان بقيادة جون قرنق إلى أول لقاء بينهما في مارس / ١٩٩٤م ، ثم عقدت جولة ثانية بعد ذلك بشهرين في مايو / ١٩٩٤م في نيروبي وهي الجولة التي شهدت إعلان منظمة (الإيقاد) عن تصورها في شان حل النزاع السوداني والذي عرف فيما بعد باسم (إعلان المبادئ) والذي نص على عدة مبادئ أهمها[٢٢] :

١- أن تقوم بالسودان دولة ديمقراطية علمانية .

٢- فصل الدين عن الدولة .

٣- إن جميع الأطراف يجب أن تعطي الأولوية للمحافظة على وحدة السودان .

٤- التأكيد على حق تقرير المصير على أساس الفيدرالية أو الحكم الذاتي لكل أهل المناطق المختلفة فان تعذر الاتفاق على هذه المبادئ يكون للطرف المعني الخيار في تقرير المصير بما في ذلك الاستقلال عن طريق الاستفتاء .

إن هذه المبادئ رفضت من قبل الحكومة السودانية ، إذ أعلن رئيس وفد الحكومة للمفاوضات (غازي صلاح الدين) عن رفض الحكومة لفصل الدين عن الدولة ، مما أدى إلى العودة إلى الخيار العسكري .

إن سوء علاقات السودان بأغلب دول المنطقة كما هو الحال مع اريتريا التي أعلن رئيسها (افورقي) انه لن يدخر جهد لإسقاط حكومة الخرطوم كما انه طالب الولايات المتحدة الأمريكية بممارسة حصار اكبر على حكومة السودان ، كذلك الحال مع أوغندا التي بقيت مسالة دعم حكومة السودان لجيش الرب المعارض من المسائل التي تعترض عودة العلاقات بين البلدين، كذلك فان أثيوبيا وبعد تحقيق دام ثلاثة أشهر في محاولة اغتيال الرئيس المصري (حسني مبارك) في أديس أبابا عام ١٩٩٥م اتهمت السودان بتنفيذ هذه العملية ، كل ذلك جعل من كينيا الدولة الوحيدة في مبادرة منظمة (إيقاد) القادرة على تبني عملية السلام[٢٣] . ولذا وفي عام ٢٠٠١م تقدمت منظمة ايقاد بمشروع وساطة جاءت بدعوة من الرئيس الكيني (دانيال اراب موي) والتي على أثرها تم عقد قمة بين الحركة الشعبية لتحرير السودان والحكومة السودانية التي طالبت فيها الحكومة السودانية الحركة الشعبية بضرورة وقف إطلاق النار ، إلا إن الحركة رفضت وقف إطلاق النار وطرحت في المقابل مسالة وقف حكومة السودان التنقيب عن البترول في الجنوب ، وفصل الجيشين الشمالي و الجنوبي، وإنشاء منطقة محايدة تشغلها قوة حفظ السلام مستندة في موقفها هذا إلى الخلافات التي حصلت داخل السلطة وخاصة بعد خروج (حسن الترابي) من الحكومة الأمر الذي أدى إلى إخفاق الطرفين في التوصل إلى حل لمسالة وقف إطلاق النار[٢٤] .

وفي السادس من آيار عام ٢٠٠٢م أعربت الحركة الشعبية عن استعدادها للتفاوض مع الحكومة ، فتم اللقاء في ضاحية (ماشاكوس) في كينيا بين (جون قرنق) والرئيس السوداني (عمر البشير) ، وتم توقيع اتفاق عرف بـ (

---

[٢٢] هاني رسلان ، جنوب السودان و حق تقرير المصير : المسار و التداعيات ، مجلة السياسة الدولية ، العدد (١٥٠) ، مؤسسة الأهرام ، القاهرة ، اكتوبر / ٢٠٠٣ ، ص٢٣٩ .

[23] **Mohammed H.A. Hamad , IGAD Trojan Horse : Containing Sudans Regional Ambitions , Paper Presented at the 22nd Annual Meeting of Sudan Studies Association , 3rd International Conference of SSK and SSUK , Georgetown University , USA , 31 / 7 – 4 / 8 / 2003 , PP. 10 – 11**

.

[٢٤] منى حسين عبيد ، الوحدة الوطنية في السودان : المشكلات و المواقف ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٩ ، ص٤٦ – ص٤٧.

اتفاق ماشاكوس) وذلك في المدة من ١٨ / حزيران إلى ٢٠/ تموز/٢٠٠٢م تم التوصل فيه إلى قضيتين رئيستين ظلتا تشكل جوهر النزاع وهما[٢٥] :

القضية الأولى : الاتفاق على منح الجنوب حق تقرير المصير بعد مدة انتقالية أمدها ست سنوات على أن تكون الخيارات المطروحة للاستفتاء هي الاستمرار في النظام الذي سيتم إقراره طبقاً لاتفاق التسوية أو الانفصال في كيان مستقل .

القضية الثانية : الاتفاق على إطار دستوري متعدد الطبقات ، بحيث يكون هناك دستور للشمال و دستور للجنوب ، ثم دستور قومي يجمع بين الكيانين الشمالي والجنوبي ومؤدى هذا و مضمونه الأساس هو الحفاظ على تطبيق الشريعة الإسلامية في الشمال في الوقت الذي يكون للجنوب دستوره و قوانينه الخاصة .

وقد شجع اتفاق ماشاكوس الحركة الشعبية لتحرير السودان و الحكومة السودانية على مواصلة المفاوضات في ماشاكوس في ١٤ / آب / ٢٠٠٢م ، إلا إن الحكومة انسحبت من المفاوضات نتيجة قيام الحركة الشعبية لتحرير السودان بالاستيلاء على مدينة (توريت) ثاني كبرى مدن ولاية شرق الاستوائية في أقصى جنوب السودان ، الأمر الذي أدى إلى توقف المباحثات و استئنافها في ١٦ / تشرين الأول / ٢٠٠٢م ، وتمكن من خلالها الطرفين (الحركة و الحكومة) من التوقيع على مذكرة تفاهم ، نصت بنودها على الآتي[٢٦] :

١- إجراء انتخابات عامة و نزيهة و مراقبتها خلال النصف الأول من المدة الانتقالية .

٢- الاتفاق على قيام حكومة وحدة وطنية خلال المدة الانتقالية تقوم على قاعدة تحالف عريض من القوى الجنوبية و الشمالية ، و على أساس مشاركة حقيقية في السلطة للأطراف كافة .

٣- الاتفاق على تعديل الدستور أو وضع دستور جديد بواسطة لجنة تضم القوى السياسية كلها المسجلة و غيرها .

٤- تكوين مؤسسات تشريعية من مجلسين بتمثيل عادل للمواطنين في الجنوب و تأكيد أن تكون الخدمة القومية و الوزارات ممثلة للسودانيين ولاسيما لمواطني جنوب السودان .

وتعد الحرب الأهلية الصومالية من القضايا التي حاولت منظمة (إيقاد) إيجاد حلول سلمية لها ، ففي عام ٢٠٠٠م قدمت منظمة (إيقاد) مبادرة لحل الأزمة ، وتميزت هذه المبادرة بأنها لم تقتصر على مشاركة الفصائل المتحاربة و إنما على شرائح من المجتمع الصومالي من مثقفين ورجال دين، وقد تم الاجتماع في مدينة عرته الجيبوتية وتم فيه اختيار (عبدة قاسم صلاد) رئيساً للبلاد لمدة ثلاثة أعوام على أن تقوم خلالها الحكومة بمهمة السيطرة على البلاد وإحلال السلام وتنظيم الانتخابات العامة في هذا البلد ، إلا إن تصاعد حدة القتال بين الفصائل المسلحة و الحكومة الانتقالية بزعامة صلاد أدى إلى عقد منظمة (إيقاد) في عام ٢٠٠١م قمة أخرى في العاصمة الايطالية روما ناقشت فيه المسالة الصومالية وأكدت هذه القمة على ضرورة مواصلة المساعي الرامية لإحلال المصالحة الوطنية في الصومال[٢٧] .

كما طرحت منظمة (إيقاد) مبادرة أخرى عام ٢٠٠٢م من اجل التوصل إلى حل لمشكلة الصومال حيث ضمت تلك القمة جميع الفصائل الصومالية وعقدت بالخرطوم و تناولت العديد من القضايا الإقليمية أبرزها قضية

---

[٢٥] أزمة السودان و اتفاق ماشاكوس : اطر جديدة للتفاعل ، مجلة السياسة الدولية ، العدد (١٥٠) ، مؤسسة الأهرام ، القاهرة ، اكتوبر / ٢٠٠٣ ، ص٢٢٤ .

[٢٦] منى حسين عبيد ، مصدر سبق ذكره ، ص٤٨ – ص٤٩ .

[٢٧] خميس دهام حميد ، الصومال و مشكلات الوحدة الوطنية : من الممالك القبلية إلى المحاكم الإسلامية ، دار الجنان للنشر و التوزيع ، عمان ، ٢٠١١ ، ص٢٦٧ – ص٢٦٨ .

الصومال إذ أجازت قمة إيقاد عدداً من التوصيات بشان المسالة الصومالية منها تأكيد القمة على التزام إيقاد بوحدة و سلامة أراضي الصومال و دعت كينيا و أثيوبيا و جيبوتي لتكثيف جهودها لتحقيق الوحدة الصومالية وذلك تحت إشراف رئيس منظمة إيقاد[٢٨].

وبسبب عدم اعتراف كثير من الفصائل الصومالية بالحكومة الانتقالية قدمت منظمة (إيقاد) مبادرة جديدة جمعت فيها الحكومة الانتقالية و الفصائل المسلحة في مدينة دوريت في كينيا . وتم خلال هذه المبادرة الموافقة على الدستور الاتحادي الانتقالي و اختيار برلمان انتقالي جديد مكون من (٢٧٥) عضو و كان من مهام هذا البرلمان الانتقالي إقرار انتخاب رئيس للبلاد ، وبالفعل تم انتخاب رئيس للبلاد في ١٠ / تشرين الأول / ٢٠٠٤م وهو (عبد الله يوسف) والذي كان من مهامه اختيار رئيساً للوزراء وبالفعل اختار علي محمد لرئاسة الوزراء في ٤ / تشرين الثاني / ٢٠٠٤م[٢٩].

وعلى الرغم مما قامت به منظمة إيقاد من جهود لوضع حد للأزمة الصومالية، إلا انه سرعان ما واجهت الحكومة الانتقالية التي ترأسها (عبد الله يوسف) مشكلة المحاكم الإسلامية التي فرضت سيطرتها على أجزاء واسعة من الصومال مما أدى إلى وقوع مواجهات مسلحة تمكنت عن طريقها المحاكم الإسلامية من تحقيق توسع كبير حيث استولت على مقاديشو ، ونتيجة لتصاعد الأحداث في الصومال ، عرضت منظمة (إيقاد) وساطتها بهدف إنهاء النزاع القائم بين الحكومة الانتقالية و المحاكم الإسلامية وذلك في نيروبي في كينيا في ٥ / أيلول / ٢٠٠٦م اقترحت خلالها منظمة (إيقاد) ضرورة نشر قوات لحفظ السلام في الصومال ، ولهذا وفي كانون الأول / ٢٠٠٦م رفعت الأمم المتحدة في قرار مجلس الأمن المرقم (١٧٢٥) حظر الأسلحة جزئياً عن الصومال للسماح بنشر (٨٠٠٠) جندي من بعثة إيقاد ، إلا إن المحاكم الإسلامية رفضت ذلك مما أدى إلى التدخل الأثيوبي لدعم الحكومة الانتقالية ، واستطاعت القوات الأثيوبية أن تطرد المحاكم الإسلامية من العاصمة مقاديشو فانسحبوا إلى منطقة الغابات على طول الحدود مع كينيا وهناك امتزجوا مع عشرات الآلاف من اللاجئين الصوماليين[٣٠].

لقد أسهم الدور الذي لعبته منظمة (إيقاد) في السودان و الصومال في أن تكتسب صفة الجماعة الأمنية الوليدة ذات الإمكانيات لتوحيد المنطقة على أسس تنموية و بيئية و أمنية ، وفي إطار احد ابرز الجهود المبذولة في هذا الصدد عملت المنظمة بالتعاون بينها و بين الجهات المانحة على إرساء نظام للإنذار المبكر في المنطقة و بالفعل تم في كانون الثاني / ٢٠٠٠م وضع آلية الإنذار المبكر بالصراعات و الاستجابة لها ، بصفتها الآلية التي ستركن إليها المنطقة في التنبؤ بالصراعات العنيفة و في الاستجابة لتلك الصراعات بانتظام و كفاءة و في الوقت المناسب[٣١].

ومن المنظمات الأفريقية الفرعية الأخرى والتي لعبت دوراً في معالجة العنف السياسي الذي تعاني منه الدول المنتمية إليها هي التجمع الاقتصادي لدول غرب أفريقيا والمعروف أيضاً بـ(ايكواس) حيث أنشئ في ٢٨ / مايو /

---

[٢٨] المصدر نفسه ، ص٢٦٨ .

[٢٩] علي شرعة و آخرون ، تداعيات الصراع في القرن الأفريقي على الوطن العربي ، مركز دراسات الشرق الأوسط ، عمان ، ٢٠٠٥ ، ص٢٤ . كذلك ينظر :

Kidist Mulugeta, The Role of Regional and International Organizations in Resolving the Somali Conflict: The Case of IGAD , Friedrich Ebert , Addis Ababa . December / 2009 , P.30 .

[٣٠] سارا ليندبيرغ و نيل ملفين ، الصراعات المسلحة الكبرى ، في مجموعة باحثين : التسلح و نزع السلاح والأمن الدولي (الكتاب السنوي) ، ترجمة : عمر الأيوبي و آخرون ، مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي ، بيروت ، ٢٠٠٧ ، ص١٥٩ – ص١٦٠ .

[٣١] جيلبرت خادياجالا ، شرق أفريقيا : الأمن وارث الهشاشة ، دراسات عالمية ، العدد ٨٦ ، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية ، أبو ظبي ، ٢٠٠٩ ، ص٣٣ .

١٩٧٥م وبدأ يمارس أنشطته في يوليو / ١٩٧٥م ليضم ست عشرة دولة هي (بنين، بوركينا فاسو، الرأس الأخضر، ساحل العاج، غامبيا، غانا، غينيا، غينيا بيساو، النيجر، ليبيريا،مالي،موريتانيا، نيجيريا، السنغال، سيراليون، توغو)، وقد سعى هذا التجمع إلى تحقيق حرية انتقال رؤوس الأموال و الأفراد و السلع و الخدمات بين الدول الأعضاء و التنسيق بين الأعضاء في مجال السياسات الزراعية و المشروعات ذات العائد المشترك و التسويق و البحوث الزراعية والمائية، بل والتنسيق أيضاً بين الدول الأعضاء في مجال المشروعات المتعلقة بالنقل والمواصلات والطاقة والسياسات المرتبطة بها[٣٢].

وعلى الرغم من إن منظمة (ايكواس) هي منظمة اقتصادية بالأساس ، تهدف إلى تحقيق الوحدة الاقتصادية لدول الإقليم ، إلا أن قادة المنظمة أدركوا مبكراً مدى الترابط بين البعد الاقتصادي من ناحية ، و السياسي و الأمني من ناحية ثانية ، ولقد كانت السنغال أول من لفت الانتباه إلى مدى هذا الترابط خلال القمة الرابعة للمنظمة التي عقدت بـ (داكار) في ٢٨ / مايو / ١٩٧٩م عندما تحدث رئيسها آنذاك عبده ضيوف قائلاً " لست بحاجة إلى توضيح حقيقة انه لا يمكن أن تتحقق تنمية في مناخ عدم الاستقرار ، و إذا كان الأمر كذلك فان علينا فيما بيننا أن نؤسس ميثاقاً للتضامن بين دول غرب أفريقيا لحماية أنفسنا ضد العدوان الخارجي"[٣٣]. وبالفعل وضعت المنظمة الميثاق الدفاعي لها في مايو / ١٩٨٠م ، نصت المادة ٤ الفقرة ب منه على " إن الدول الأعضاء ستتخذ إجراءات ملائمة في حالة النزاع المسلح الداخلي ضمن أي دولة عضو ، تدار وتدعم بشكل نشيط من الخارج و من المحتمل أن تعرض الأمن و السلام في المنظمة ككل للخطر " ، كما ونصت المادة (١٨) منه على إمكانية تدخل المنظمة في حالة الصراع داخل أي دولة عضو[٣٤].

وبالفعل تدخلت منظمة (ايكواس) في العديد من المشاكل الداخلية التي عانتها دول المنظمة كما هو الحال مع الحرب الأهلية الليبيرية حيث قررت منظمة (ايكواس) إرسال قوة لحفظ السلام إلى ليبيريا ، وبالفعل وصلت هذه القوة إلى منروفيا في ٢٤ / أغسطس /١٩٩٠م وقامت المنظمة كذلك بطرح خطة سلام لليبيريا ، وقد دخلت قوات (ايكوموج) التابعة لمنظمة (ايكواس) بمعارك ضارية مع قوات (تشارلز تايلور) ، إلا إن التكاليف الباهظة للقتال والضغط الدولي أدت بالفصائل المسلحة المتقاتلة إلى الاتفاق على وقف إطلاق النار و ذلك في كوتونو في بنين في ٢٥ / يوليو / ١٩٩٣م ، ونص الاتفاق كذلك على تشكيل حكومة انتقالية و إجراء انتخابات رئاسية ونزع أسلحة الميليشيات ، وقد تشكلت بالفعل حكومة انتقالية في ٧ / آذار / ١٩٩٤م ولكنها لم تكن فعالة ، كما إن عملية نزع أسلحة الميليشيات لم تتم على النحو المتفق عليه ، مما أدى إلى شيوع حالة الفوضى و عودة الاقتتال[٣٥].

---

[٣٢] عبد المطلب عبد الحميد ، مصدر سبق ذكره ، ص٥٨ .

[٣٣] بدر حسن شافعي ، الايكواس و تسوية الصراعات المسلحة في غرب أفريقيا ، مجلة السياسة الدولية ، العدد (١٤٣) ، مؤسسة الأهرام ، القاهرة ، يناير / ٢٠٠١ ، ص١٦٠ .

[34] **Economic Community of West African States , Protocol Relating to Mutual Assistance of Defence , on , www.iss.co.za.**

[٣٥] احمد إبراهيم محمود ، الحروب الأهلية في أفريقيا ، مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية ، القاهرة ، ٢٠٠١ ، ص٢٣٧ .

وبسبب فشل الاتفاق في احتواء أعمال العنف جرت محاولة جديدة لتسوية الأزمة في عام ١٩٩٥م حيث تم تشكيل مجلس للدولة يضم زعماء الفصائل المتناحرة ، و أجريت الانتخابات الرئاسية و البرلمانية في عام ١٩٩٧م فاز فيها (تشارلز تايلور) بمنصب الرئيس ، كما فاز حزبه بالأغلبية داخل مجلسي الشيوخ و النواب[٣٦] .

وفور فوزه بالانتخابات عمل طالب (تشارلز تايلور) قوات الايكوموج بمغادرة البلاد ، وادعى بأن هذه القوات تضعف من سيطرة الحكومة على موضوع الأمن في البلاد[٣٧] . وبالفعل انسحبت قوات الايكوموج في يوليو / ١٩٩٩م من ليبيريا وقد تزامن مع هذا الانسحاب اندلا ع القتال بين حكومة تايلور وحركة الليبيريين المتحدين من أجل المصالحة و الديمقراطية[٣٨] .

وبسبب تجدد القتال قررت منظمة ايكواس في ٥ / مايو / ٢٠٠٣م إرسال قوات حفظ سلام إلى ليبيريا قوامها ثلاثة آلاف جندي وعرفت باسم (ايكوميل) وعقب استلام قوات (ايكوميل) مهامها بالكامل في ليبيريا وصل الرئيس تايلور إلى العاصمة النيجيرية ابوجا[٢]. إذ انه بسبب الانتصارات التي حققتها حركة الليبيريين المتحدين من اجل المصالحة والديمقراطية وتزايد الضغط الدولي على تشارلز تايلور، تم توقيع اتفاق لوقف إطلاق النار بين أطراف الصراع في غانا في ١٧/يونيو/ ٢٠٠٣م ونص الاتفاق على إنشاء حكومة انتقالية لا يكون تايلور جزءاً منها ، وعلى الرغم من إن تايلور كان مصراً على البقاء في السلطة إلى انتهاء مدة رئاسته في عام ٢٠٠٤م ، فان ضغط الولايات المتحدة الأمريكية و عرض نيجيريا اللجوء له مع ضمان عدم ملاحقته قضائياً و قانونياً أدى به إلى توقيع الاتفاق واللجوء إلى نيجيريا في أغسطس / ٢٠٠٣م[٣٩] .

ولم يقتصر دور منظمة (ايكواس) على التدخل من اجل تسوية الحرب في ليبيريا بل إنها أيضاً تدخلت لوضع حل للحرب الأهلية التي عانتها دولة أخرى و هي سيراليون حيث وقع انقلاب عسكري فيها في مايو / ١٩٩٧م ضد الرئيس المنتخب (أحمد تيجان كباح) مما أدى بالمنظمة إلى فرض عقوبات وحظر شامل على سيراليون لإجبار النظام العسكري الحاكم على إعادة الرئيس المخلوع ، ثم تدخلت نيجيريا عسكريا على رأس قوة تابعة لجماعة الايكواس لإعادة الرئيس كباح ، وبعد القضاء على الانقلاب في يناير / ١٩٩٨م بدأت حكومة كباح بمحاكمة مدبري الانقلاب وعلى رأسهم المعارض (فوداي سنكوح) زعيم الجبهة الثورية المتحدة ، وصدر حكم الإعدام بحق سنكوح في أكتوبر عام ١٩٩٨م مما أدى إلى اندلا ع أعمال العنف مرة أخرى.

وفي تموز / ١٩٩٩م تم عقد اتفاقية لومي في (توغو) تم خلالها منح عفو عام لجنود الجبهة الثورية المتحدة ، و أعطي زعيمهم (فوداي سنكوح) منصب نائب رئيس الدولة ، كما تم الاتفاق على انتشار قوة حفظ سلام محايدة تابعة للأمم المتحدة عددها (٦٠٠٠) شخص للإشراف على نزع السلاح و تسريح المقاتلين ، وقد أدى دخول قوات

---

[٣٦] **نورا عبد القادر حسن ، ليبيريا : أزمة جديدة للدولة في أفريقيا ، مجلة السياسة الدولية ، ، العدد (١٥٤) ، مؤسسة الأهرام ، القاهرة ، اكتوبر / ٢٠٠٣ ، ص٢١٢ .**

[٣٧] **نورا عبد القادر حسن ، مصدر سبق ذكره ، ص٢١٣ .**

[٣٨] **إبراهيم احمد عرفات ، الدور الإقليمي لنيجيريا : مراجعة إستراتيجية ، مجلة السياسة الدولية ، العدد (١٥٤) ، مؤسسة الأهرام ، القاهرة ، اكتوبر / ٢٠٠٣ ، ص٢٢٢ .**

[39]) **Kendra Dupuy and Julian Detzel , Power-Sharing and Peacebuilding in Liberia : Power-Sharing Agreements , Negotiations and Peace Processes , Center for the Study of Civil War , Oslo , 2007 , P.8 .**

حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة إلى انسحاب قوات (ايكوموج) من سيراليون و أكملت هذه القوات انسحابها في مايس / ٢٠٠٠[٤٠].

كما إن منظمة (ايكواس) وبعد وقوع الانقلاب في دولة مالي في ٢٢ / ٣ / ٢٠١٢م عقدت اجتماعاً في ٦ / نيسان / ٢٠١٢م في ابوجا هددت فيه باللجوء إلى القوة لحماية وحدة وسلامة أراضي مالي ، لاسيما بعد إعلان منطقة أزواد لاستقلالها ، وأكدت الجماعة بأنها على استعداد لإرسال قوة عسكرية لهذا البلد قوامها ألفان أو ثلاثة آلاف رجل ، واعد رؤساء أركان جيوش بلدان المنظمة الذين اجتمعوا في ابيدجان في ٥ / نيسان / ٢٠١٢م تفويضا لهذه القوة[٤١]. إلا انه لم يتم إرسال هذه القوة بسبب نجاح الجهود الدبلوماسية و الضغوط الدولية على الانقلابيين حيث تعهد الانقلابيون في مالي بإعادة السلطة إلى المدنيين وعقدوا اتفاقاً مع (ايكواس) في ٧/ نيسان / ٢٠١٢م ينص على تولي رئيس الجمعية الوطنية الرئاسة لمرحلة انتقالية مع رئيس للوزراء وحكومة انتقاليين ، كما و ينص الاتفاق على إصدار قانون عفو عن الانقلابيين[٤٢].

ومن المنظمات الأفريقية الفرعية الأخرى التي كان لها دور في عملية حفظ السلام وإدارة النزاع في الدول الأعضاء فيها هي جماعة تنمية الجنوب الأفريقي والتي تسمى (سادك) وتضم أربعة عشر دولة هي (انغولا، الكونغو، جنوب أفريقيا ، سيشل، تنزانيا، سوازيلاند، بوتسوانا، ليسوتو، مالاوي، موريشيوس، موزمبيق، ناميبيا ، زيمبابوي، زامبيا) وجاءت هذه الجماعة في عام ١٩٩٢م كبديل لمؤتمر تنسيق التنمية في الجنوب الأفريقي، ومن أهداف هذه الجماعة تحقيق التجانس في السياسات الاقتصادية و الخارجية من اجل تحقيق الأمن والتنمية في المنطقة ، فضلاً عن خفض الفقر و تحسين مستوى المعيشة للمواطنين و تشجيع التنمية الذاتية عن طريق الاعتماد الجماعي على الذات و الاعتماد المتبادل بين الدول الأعضاء[٤٣]. وكما هو الحال مع المنظمتين الفرعيتين السابقتين بدأ هذا التجمع يأخذ مواضيع الأمن و السلام في منطقة الجنوب الأفريقي على عاتقه ، إذ إن التجمع وضع في ١٤ / آب / ٢٠٠١م بروتوكول حول التعاون السياسي و العسكري و الأمني ، ونص هذا البروتوكول في المادة ٢ الخاصة بالأهداف الفقرة ٣ على (العمل على منع و احتواء و تسوية النزاع داخل الدولة بالوسائل السلمية) ونصت الفقرة ٣ من المادة الثالثة على أن (يتم استخدم القوة بموجب القانون الدولي و كحل أخير في حالة فشل الوسائل السلمية)[٤٤]. ولذا نجد إن تجمع (سادك) قد تدخل في مملكة ليسوتو بسبب الانقلاب العسكري الذي وقع فيها في أغسطس / ١٩٩٨م والذي قاده عدد من ضباط الجيش ضد النظام الحاكم ، ويرجع ذلك بالأساس إلى اتهام الجيش و أحزاب المعارضة للحكومة بتزوير نتائج الانتخابات التشريعية التي جرت في مايو / ١٩٩٨م ، واثر اندلاع الاشتباكات و المواجهات المسلحة في العاصمة (ماسيرو) بين قوات الحكومة و المتمردين من المعارضة و ضباط الجيش اضطر رئيس الوزراء (ناتسو موكيلي) إلى طلب التدخل العسكري من جانب كل من جنوب أفريقيا و بوتسوانا تحت مظلة تجمع (سادك) وتم إرسال (

---

[40] **Leslie Hough , A Study of Peacekeeping, peace-enforcement and Private Military Companies in Sierra Leone, African Security Review, Volume: 16 , Issue: 4 , Institute for Security Studies, South Africa, P.13 .**

[٤١] **الطوارق يعلنون (دولة أزواد) في شمال مالي والمجتمع الدولي يرفض الاعتراف بهم ، جريدة الشرق الأوسط ، العدد (١٢١٨٤) ، ٧ / نيسان / ٢٠١٢م ، ص٤ .**

[٤٢] **انقلابيو مالي يقبلون بتسليم السلطة بعد تدخل دول غرب أفريقيا ، جريدة الشرق الأوسط ، العدد (١٢١٨٥) ، ٨ / نيسان / ٢٠١٢م ، ص٢ .**

[٤٣] **عبد المطلب عبد الحميد، مصدر سبق ذكره، ص٥٧**

[44] **Monica Juma , OP.CIT , PP. 352 – 355 .**

٦٠٠) جندي من قبل جنوب أفريقيا مزودين بأسلحة ثقيلة وتم قمع التمرد العسكري و إعادة النظام و الاستقرار في البلاد[٤٥].

المبحث الثالث : المعوقات التي تعيق جهود المنظمة الإقليمية و المنظمات الفرعية من إيجاد حلول وتسويات لأعمال العنف السياسي في أفريقيا .

على الرغم من الدور الكبير للدول و المنظمات (الإقليمية و الفرعية) في معالجة العنف السياسي الذي تعاني منه بعض دول القارة ، إلا إن هذا الدور يواجه العديد من المعوقات ، ومن هذه الصعوبات اعتبارات المجاملة ، إذ نجد بان الاتحاد الأفريقي كان متحفظا على أعمال العنف التي تشهدها أثيوبيا دون التدخل فيها (فيما يقلق البعض بسبب نزعة الفاشية في أثيوبيا) ويرجع ذلك بالأساس إلى استضافة أديس أبابا عاصمة أثيوبيا لمقرات الاتحاد الأفريقي[٤٦]. ومن المعوقات الأخرى التي يواجهها هذا الدور هو سوء العلاقات ما بين الدول الأعضاء ووصولها في بعض الأحيان إلى مرحلة الحرب كما هو الحال مع الدول الأعضاء في منظمة (ايقاد) (ينظر الجدول رقم ١) .

جدول رقم (١)

صراعات مختارة لأعضاء منظمة ايقاد

المصدر : **Kidist**

السنة	العلاقات	الدول المعنية
١٩٦٠	توترات	كينيا – الصومال
١٦٦٤	نزاع مسلح قصير	أثيوبيا – الصومال
١٩٧٧ – ١٩٧٨	حرب شاملة	أثيوبيا – الصومال
١٩٩٤ – ١٩٩٨	توترات	سودان – اريتيريا
١٩٩٥ – ١٩٩٨	توترات	اثيوبيا – السودان
١٩٩٨ – ٢٠٠٠	حرب شاملة	اريتيريا – اثيوبيا
٢٠٠٦ – ٢٠٠٨	غزو عسكري	أثيوبيا – الصومال
٢٠٠٨ – ٢٠٠٩	مجابهة مسلحة	اريتيريا – جيبوتي
٢٠٠٩	توترات	كينيا – اوغندا

Mulugeta , Op.Cit , P.38 .

ومن المعوقات الأخرى للدور الذي يمكن أن تلعبه المنظمة الإقليمية أو المنظمات الفرعية الأخرى في حل و تسوية أعمال العنف في دولة عضو هو الافتقار للموارد المالية و القدرات العسكرية التي تمكن الدول الأفريقية من إرسال قوات حفظ سلام قادرة على فرض السلام على أطراف النزاع ، فعلى سبيل المثال فان عدد قليل من الدول الأعضاء في منظمة (ايكواس) قادرة على إرسال قواتها العسكرية خارج حدودها ، و لا يقتصر ذلك على حجم القوة بل أيضا المعدات و قدرة نقل الجنود و الأسلحة خارج الحدود[٤٧]. لا بل إن بعض هذه القوات كان يفتقر للاحترافية

---

[٤٥] **سامية بيبرس ، جنوب أفريقيا ومواجهة قضايا القارة ، مجلة السياسة الدولية ، العدد (١٤٧) ، مؤسسة الأهرام ، القاهرة ، يناير / ٢٠٠٢ ، ص١٢٨ .**

[٤٦] **أليسون ج. ك. بيلز و أندرو كوتي ، التعاون الأمني الإقليمي في أوائل القرن الحادي و العشرين ، في مجموعة باحثين: التسلح و نزع السلاح والأمن الدولي (الكتاب السنوي) ، ترجمة : عمر الأيوبي و آخرون ، مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي ، بيروت ، ٢٠٠٦ ، ص٣٣٩ .**

[47] **Dirk Van Den Boom, ECOWAS: How Regional Integration Works in West Africa, International Institute for Journalism, Berlin, Germany, 2010, P. 54**

والمهنية ، إذ يبتعد عن مهامه القتالية منصرفاً إلى مصالحه الشخصية ، إذ نجد بأن هنالك من ضباط و جنود قوات الايكواس في ليبيريا قد تورطوا في عمليات سلب و نهب وتجارة المخدرات[٤٨].

ومعوق آخر قد يعوق دور هذه المنظمات هو عدم إستقلاليتها في إتخاذ القرارات فغالباً ما تتأثر بأجندات خارجية (وبالأخص غربية) في تعاملها مع أعمال العنف السياسي التي تعاني منها دولة أفريقية ، كما هو الحال مع تعامل منظمة إيقاد مع أزمة جنوب السودان إلا دليل على ذلك حيث عمدت هذه المنظمة إلى تأييد حل الدولتين الذي تنادي به الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية الأخرى ، ورفضت في الوقت ذاته الحل المصري – الليبي المتمثل بالحفاظ على السودان كدولة واحدة[٤٩].

ومن المعوقات الأخرى التي قد تعوق هذه دور المنظمات الإقليمية الأفريقية في هذا الشأن هـ وسوء الأوضاع الاقتصادية لغالبية دول القارة وعدم قدرتها على تحمل تكاليف حل وتسوية أعمال العنف السياسي في دولة إقليمية أخرى فنجد بأن هنالك سيطرة على قوات حفظ السلام من قبل الدول الأفريقية الفاعلة وذات القدرة الإقصادية مثل كينيا في منظمة إيقاد ونيجيريا في منظمة إيكواس وجنوب أفريقيا في منظمة سادك .

ومما يعوق دور هذه المنظمات في حل وتسوية أعمال العنف السياسي في دولة ما هو إنتشار النزاعات والحروب الأهلية وأعمال العنف السياسي في عدد كبير من الدول الأفريقية ، ففي عام ٢٠٠٢م ، بلغ عدد الحروب الأهلية في العالم ثلاثين حربا أهلية عنيفة ، وكان حظ منطقة أفريقيا جنوب الصحراء وحدها (٥٠%) [(١)]. فالعديد من الدول الأفريقية شهدت حروب أهلية أو عانت من نتائج الحروب الأهلية خلال العقد الأول من القرن الحادي و العشرين (ينظر الجدول رقم ٢) . وبالتالي فإن وقوع أعمال العنف المتزامنة ، سيؤثر في القرار المتخذ بالتدخل من عدمه في أي حالة بعينها ، كما انه سيعمل على إرباك المنظمات الإقليمية .

جدول رقم (٢)

الدول الأفريقية التي تعيش حالة حرب أو ما بعد حرب في المدة من٢٠٠٠م إلى٢٠١٠م

الإقليم	الدولة
غرب أفريقيا	ساحل العاج
	غينيا
	ليبيريا
	نيجيريا
	سيراليون
	توغو
شرق أفريقيا	ارتيريا
	أثيوبيا
	الصومال
	السودان
	أوغندا
وسط أفريقيا	بوروندي
	الكونغو الديمقراطية

[٤٨] احمد إبراهيم محمود ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٣٨ .

[٤٩] حمدي عبد الرحمن حسن ، سياسات التدخل الخارجي في قضية جنوب السودان ، قراءات أفريقية ، العدد ٨ ، المنتدى الإسلامي ، الرياض ، أبريل / ٢٠١١ ، ص٣٩ .

	رواندا
شمال أفريقيا	الجزائر
جنوب أفريقيا	انغولا
	زيمبابوي

المصدر :

مصطفى محمد علي ، الكشوف الجغرافية الأوربية للقارة الأفريقية و التطلعات المعاصرة للسيطرة على مواردها ، مجلة دراسات افريقية ، العدد (٣٦) ، مركز البحوث والدراسات الأفريقية ، جامعة أفريقيا العالمية ، الخرطوم ، ديسمبر / ٢٠٠٧ ص٢١ .

ومما تقدم يتضح لنا بان للإتحاد الأفريقي (منظمة الوحدة الأفريقية سابقاً) و المنظمات الأفريقية الفرعية دوراً في القضاء على أعمال عنف السياسي في بعض الدول الأعضاء المنتمية إليها سواء أكان ذلك عن طريق جهود الوساطة أم التدخل عن طريق قوات حفظ السلام ، وعلى الرغم من السلبيات التي تشهدها الكثير من عمليات حفظ السلام في أفريقيا إلا انه من الممكن تجاوز هذه السلبيات و ذلك عن طريق توفر الإرادة الحقيقية وإتباع السبل الناجعة والكفيلة الهادفة إلى تفكيك ظواهر العنف بشتى أنواعه .

الخاتمة

إن للمنظمة الإقليمية و المنظمات الفرعية دوراً كبيراً في معالجة أعمال العنف السياسي الذي تعاني منه دولة عضو في هذه المنظمات ، وكان لتدخل هذه المنظمات لإيجاد حلول وتسويات لأعمال العنف في إحدى دولها دوراً مهم في تقليص التدخلات المنفردة التي تقودها المصالح أو التدخلات الدولية المباشرة ، كما إنه كلما شاركت هذه المنظمات في جهود تسوية أعمال العنف السياسي في دولها كلما ازدادت خبرة في هذا المجال .

لقد لعب الاتحاد الأفريقي دوراً كبيرا في تسوية أعمال العنف السياسي الذي تعاني منه بعض الدول الأعضاء وبشكل يتجاوز منظمة الوحدة الأفريقية التي كان ميثاقها يؤكد على عدم التدخل في الشئون الداخلية للدول الأعضاء .

إن للمنظمات الأفريقية الفرعية دوراً في القضاء على أعمال عنف السياسي في بعض الدول الأعضاء المنتمية إليها سواء أكان ذلك عن طريق جهود الوساطة أم التدخل عن طريق قوات حفظ السلام .

لابد للمنظمة الإقليمية والمنظمات الفرعية الأخرى أن تضع بعين الاعتبار أن تكون الدول التي تشارك في عمليات حفظ السلام أو فرض السلام (في دولة عضو تعاني من العنف السياسي) ، من الدول ذات الأنظمة التعددية وذات سجل جيد فيما يتعلق بحقوق الإنسان ، ويفضل أن لا يكون لديها عداء مع تلك الدولة .